التنويع الاقتصادي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري والقضاء على التبعية لقطاع المحروقات
- دراسة حالة الجزائر من 2000 إلى 2018-

The Economic diversification as a mechanism to promote the Algerian economics and eliminate the hydrocarbons sector dependence
-A case study of Algeria from 2000 to 2018-

بورابة إيمان[1]، قاسمي السعيد[2]

Bouraba imene[1], guasmi said[2]

[1] جامعة محمد بوضياف -المسيلة، bourabaimene1990@gmail.com

2 جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، guasmi_sa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 27 /2021/04 تاريخ القبول: 19 /2021/05 تاريخ النشر: 30 /2021/06

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية التنويع الإقتصادي كخيار استراتيجي بالنسبة للإقتصاد الجزائري، لأن اعتماد الجزائر على إيرادات النفط كمورد ناضب تكتنفه مخاطر جمة، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية من هنا تعززت الحاجة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

من خلال دراستنا تبين لنا ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرة الحكومة الجزائرية على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، وبالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية لا يزال الاقتصاد الجزائري بحاجة ماسة إلى جهود أكثر، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يبقى رهينا بدور الدولة في إزالة القيود التي تحد تنويع القاعدة الإنتاجية وذلك من خلال إعطاء الأهمية للقطاع الصناعي والفلاحي والسياحي كقطاعات رائدة في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين أداء الصادرات غير النفطية، تحسين البنية التحتية، وتشجيع الابتكار والبحث.

كلمات مفتاحية: التنويع الإقتصادي.، الإقتصاد.، الجزائري.، المحروقات.، النفط.،

تصنيفات JEL : A12،A62،

Abstract:

This research targets to make in evidence the importance of economic diversification as a strategic option for the Algerian economy. The reliance of the country on oil revenues is too risky especially with the actual collapse of the oil prices. This gives rise to the necessity of the economic diversification in Algeria.

Through our study we noticed that the poor performance of the national economy and the inability of the Algerian government to diversify the economy and getting out of oil dependency, despite the launched development programs that affected all economic sectors. This is due to the lack of a clear-cut strategy, defined targets, the absence of governance indicators and the weakness of competitiveness. So, the Algerian economy needs a supplementary effort in which the state plays an important role by motivating and finding solutions that value the importance of industry agriculture and tourism. Actually they would form the basis of the Algerian economical development. At the same time the evolution of the infrastructures, exports out of oil, innovation and researches should be encouraged.

Keywords: : Economic diversification; Algerian economy; Hydrocarbons; oil.

JEL Classification Codes: A12, E62

المؤلف المرسل: بورابة إيمان، **الإيميل:** **bourabaimene1990@gmail.com**

1. مقدمة:

اعتمدت الجزائر ولسنوات طويلة على استخراج النفط وتصديره، حيث تعتبر الإيرادات النفطية عماد الموازنة العامة، وركيزة الصادرات، ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي فعندما ترتفع أسعار النفط العالمية، تزداد الإيرادات والنفقات الحكومية، وترتفع حصيلة الصادرات السلعية، وينتعش الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، ويحدث العكس تماما عندما تتدهور الأسعار العالمية للنفط ويتقلص الطلب منه، وبعد الطفرة التي عرفتها أسعار البترول في مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمن، انهارت هذه الأسعار بصورة حادة ومفاجئة في منتصف العام 2014، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع العام 2016. وكان لهذا الانهيار آثارا وخيمة على الاقتصاد الجزائري، جعلت من الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، ومنه الاعتماد على إيرادات النفط كمورد اقتصادي ناضب تكتنفه مخاطر جمة، في دولة لا تعتمد فيها إيرادات الدولة على الضرائب، ولا تتوافر لقطاع الزراعة مقومات الاستدامة، ولا تعتمد الصناعة فيها على العمالة المواطنة، ولا تبرز في الأفق قطاعات اقتصادية واعدة.

بهذا يجب على السلطات الجزائرية الاعتماد على التنويع الاقتصادي وجعله من الاستراتيجيات المهمة الذي يمكن اعتمادها من أجل تخفيف الاعتماد على النفط، وذلك لزيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من الأهمية القصوى للموضوع محل الدراسة، حيث الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري يعد السبب الرئيسي لمختلف الأزمات التي تعاني منها الجزائر، وفي ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية تعززت الحاجة لتنويع الاقتصاد الجزائري خاصة أن الجزائر تمتلك إمكانيات هائلة سواء طبيعية أو مالية أو بشرية.

كما تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال التعرف على الآليات التي تتفاعل في التأثير على أسعار النفط وأيضا ما قد تسفر عنه من نتائج وتوصيات تفيد راسمي السياسات ومتخذي القرارات فيما يتعلق بسلعة النفط الإستراتيجية ودورها في التنمية والأمن الاقتصادي الجزائر.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ماهية التنويع الاقتصادي، وتحليل محدداته ودوره كإستراتيجية للخروج من التبعية للإيرادات النفطية والتغلب على المثبطات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية، من خلال عرض الطرح النظري والتجريبي ونتائجه، بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، ومن خلال قراءة تحليلية للبيانات ونتائج الدراسات المتوفرة حول واقع الاقتصاد الجزائري.

بناءا على ما سبق يمكن القول أن التنويع الاقتصادي يعتبر من الحلول المطروحة بإلحاح في البلدان المصدرة للنفط، وسنحاول تبيين سياسة التنويع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر، وذلك من خلال معالجتنا للإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن أن تؤدي عملية التنويع الاقتصادي إلى تجاوز الأزمة البترولية الراهنة في الجزائر والتقليل من تبعيتها لهذا المورد المحفوف بالمخاطر؟

الفرضيات: بهدف استكمال الجوانب التطبيقية لهذا البحث سنقوم بوضع مجموعة من الفرضيات التي سنسعى في هذا البحث للوصول إليها:

01.يعتبر النفط سلعة استراتيجية تحقق التنمية للجزائر.

02.يعتبر كل من القطاع الزراعي والصناعي من أفضل القطاعات البديلة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

03.يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

01. الصدمة الحالية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

02. حتمية التنويع الاقتصادي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري

03. مقومات نجاح سياسة تنويع الاقتصاد في الجزائر

2. الصدمة الحالية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري، باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، حيث يساهم النفط بأكثر من 95 % من إيرادات الصادرات الجزائرية، وتشكل مداخيل البترول والغاز 36.4% من الناتج المحلي الإجمالي، و65 % من مداخيل الدولة، وتشغل حوالي 3%من القوة العاملة.

وهذا الاعتماد الكبير على المحروقات كمصدر وحيد مدر للدخل يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثير بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط كونه الأكثر تقلبا.

1.2. الصدمة النفطية لسنة 2014:

شهدت سنة 2014 انخفاض شديد في أسعار النفط حيث انهارت هذه الأسعار بصورة مفاجئة ومع قرار منظمة الأوبك في الاجتماع الأخير (27 نوفمبر 2014) على الابقاء على مستوى الإنتاج دون تخفيضه، عكس ما دفعت عليه الجزائر، أدى إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة تريد عن 50%، حيث انخفض سعر البرميل من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف شهر أكتوبر 2015، وبفعل هذا التطور السلبي على مستوى الأسعار أدى إلى انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحولي النصف تقريبا حيث لم تسجل سنة2015 سوى 32.7 مليار دولار مقابل 60.30 مليار دولار في عام 2014، وانخفضت إلى 24.1 مليار دولار في 2016 كما واصلت الانخفاض إلى غاية 18.7 مليار دولار خلال السبع أشهر الأولى من سنة 2017، ولمواجهة هذا الانخفاض والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة الجزائرية إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي أدى ذلك إلى انخفاض موارده بشكل حاد حيث انخفضت موارده بنسبة 90% عند انخفاض أسعار النفط ذلك كون الجباية النفطية تعد المورد الأساسي لهذا الصندوق. (فريد، يومي 07-08 أفريل 2016)

الشكل 1: تغيرات أسعار النفط في فترة الصدمة النفطية لشهر جوان 2014

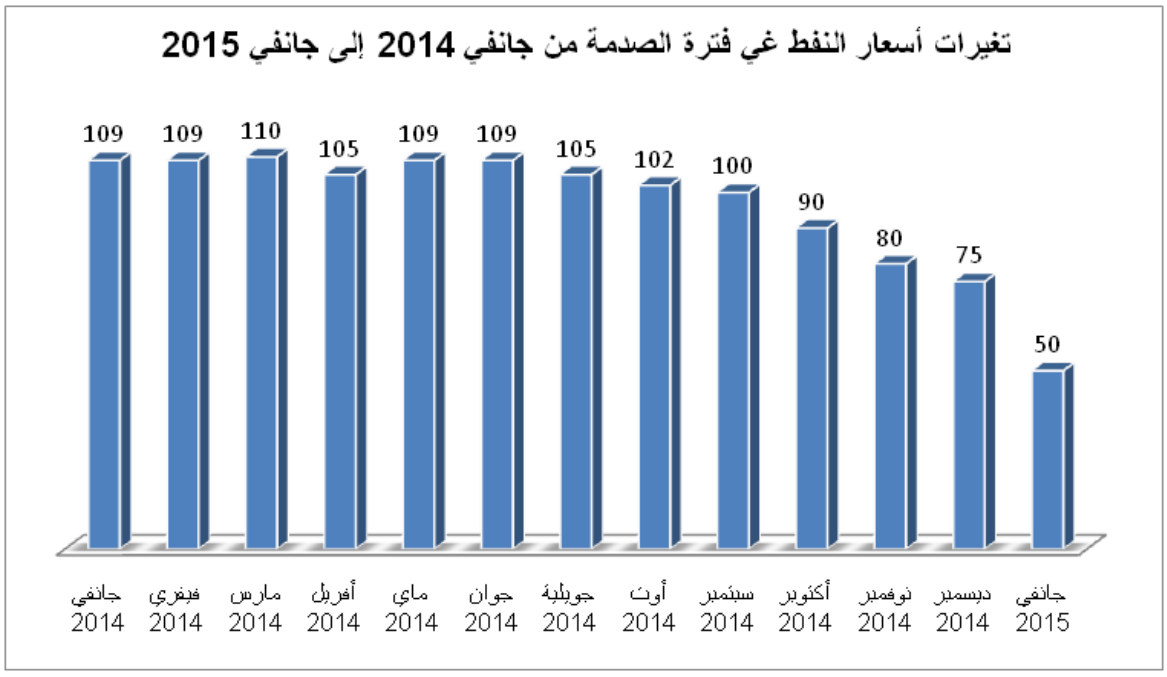

المصدر: انهيار أسعار النفط وتداعياته من موقع: http://www.aljazeera.net

الملاحظ أن أسعار النفط شهدت هبوطا مطردا منذ جوان 2014، حيث بعد ما كان سعر البرميل في حدود 110 دولارات للبرميل، انحدر إلى ما دون الخمسين دولار في الأيام الأولى في سنة 2015، وهذا الانخفاض كان بسبب ما يسمى "أساسيات السوق" متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر

الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

ومن الآثار غير المرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني سنة 2014 أهمها: (مرغيت، 2016، الصفحات 3-4)

01. **انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط:** حيث تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل في سنة 2015 سوى 35.27 مليار دولار مقابل 91.14 مليار دولار سنة 2014، (أي بانخفاض قدره 47.45%) ووفق الاحصائيات التي تمثل الفترة من جانفي إلى ماي 2016 بينت أن صادرات المحروقات تمثل ما نسبته 93% من الصادرات الإجمالية للجزائر بعدما كانت 97%.

02. **خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة:** بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط تضاعف عجز الميزانية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وقد ارتفع هذا العجز في 2016 حيث سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 9.8 مليار دولار خلال الخمسة أشهر الأولى لـ 2016 مقابل 7.23 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2015 أي بارتفاع في العجز بـ35.5% حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك.

03. لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع بـ 6714.1 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية جويلية 2014 ونهاية جويلية 2015 أي انخفاض بـ33.3% على مدى 12 شهرا.

04. **عجز في الحسابات الخارجية :**حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 78.7 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة.

05. **انخفاض احتياطيات الصرف :**بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.

وسنقوم برصد بعض العوامل التي فرضت ضغوطا خانقة على النفط أدت إلى انخفاض سعره إلى أدنى مستوياته: (مرغيت، 2016، الصفحات 1-3)

ظهور إنتاج النفط الصخري التي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، حيث بين عامي 2012 و2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا، متخطية بذلك كلا من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبترول وذلك باستخدام تقنية إنتاج النفط الصخري هذا ما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

- البرازيل أيضا من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية، فبين عامي 2013 و2015 ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا، وبحسب إحصاءات الأوبك فقد تم حفر 87 بئر في عام 2014.

- التغيير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، حيث تؤثر منظمة الأوبك التي تتكون من ثلاث عشرة دولة بشكل مباشر على أسعار النفط، إذ لديها القدرة على التحكم بالأسعار عن طريق تغيير معدلات الإنتاج، حيث تتحكم الأوبك بـ 40% من إمدادات النفط في العالم، التي تمثل 70% من الاحتياطي العالمي.

- عودة إيران إلى تصدير النفط حيث بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1"، والمكونة من الولايات المتّحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك تمكنت هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل حيث ابتداءا من سنة 2016 قامت إيران بتصدير 1.26 مليون برميل يوميا.

- تراجع الطلب العالمي خاصة الأسواق الصاعدة كالصين.

- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في و.م.أ وخاصة في ظل الاستعانة ببدائل أخرى.

2.2.أهمية الجباية البترولية:

لم تكن الجباية البترولية لغاية سنة 1971 تعد موردا أساسيا ملفتا للانتباه إذ كان حاصلها متواضعا نسبيا لم يتعد 20% من مجموع الموارد النهائية، في حين أن الموارد الجبائية العادية بلغت وحدها نسبة 59% سنة 1971، غير أن الأمور لم تبقى على هذا الحال بحيث عرفت الجباية البترولية أو قفزة نوعية لها سنة 1972 عندما ارتفعت إلى 36% والسبب الرئيسي كان قرار تأميم المحروقات يوم 24 فيفري 1971 واستمر هذا الارتفاع إلى أن بلغ حده الأقصى سنة 1982 نسبة 66.80% من مجموع الموارد النهائية، ومنه أصبحت نفقات الميزانية العامة تمول بنسبة 66.80% بواسطة الجباية البترولية وحدها في الوقت الذي كانت فيه الجباية العادية لا تمول الميزانية إلا بقدر متواضع لا يتعدى 13.3%. (شاوش، 2017)

تمتاز الجباية البترولية بخاصية أساسية تتمثل في ضخامة حجمها، وكونها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، لهذا السبب ميزها المشرع الجزائري عن الجباية العادية والموارد الأخرى بأن وضع لها تصنيفا مستقلا في الجدول "أ" من ميزانية الدولة.

والجدول التالي يبين نسبة تغطية الجباية البترولية والإيرادات غير النفطية لإيرادات الدولة المدرجة خلال السنوات (2000-2018)

الجدول1: نسبة تغطية الجباية البترولية والإيرادات غير النفطية لإيرادات الدولة للفترة 2000-2018 الوحدة: * مليار دج **%

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية		الإيرادات خارج المحروقات					
		قيمتها*	نسبتها**	المجموع	نسبته من الإيردات العامة	الإيرادات الضريبية		الإيرادات العادية	
						قيمتها	نسبتها	قيمتها	نسبتها
2000	1578.1	1213.2	%76.87	364.9	%23.12	349.5	%22.14	15.4	%0.97
2001	1505.5	1001.4	%66.51	488.5	%32.44	398.2	%26.44	90.3	%5.99
2002	1603.2	1007.9	%62.86	595.1	%37.11	482.9	%30.12	112.2	%6.99
2003	1974.4	1350.0	%68.37	624.3	%31.61	524.9	%26.58	99.4	%5.03
2004	2229.7	1570.7	%70.44	652.5	%29.26	580.4	%26.03	72.1	%3.23
2005	3082.6	2352.7	%76.32	724.2	%23.49	640.4	%20.77	83.8	%2.71
2006	3639.8	2799.0	%75.89	840.5	%23.09	720.8	%19.80	119.7	%3.28
2007	3687.8	2796.8	%75.83	890.9	%24.15	766.8	%20.79	124.1	%3.36
2008	5190.5	4088.6	%78.77	1101.8	%21.22	965.2	%18.59	136.6	%2.63
2009	3676.0	2412.7	%65.63	1263.3	%34.36	1146.6	%31.19	116.7	%3.17
2010	4392.9	2905.0	%66.12	1487.8	%33.86	1298.0	%29.54	189.8	%4.32
2011	5790.1	3979.7	%68.73	1810.4	%31.26	1527.1	%26.37	283.3	%4.89
2012	6339.3	4184.3	%00.66	2155.0	%33.99	1908.6	%30.10	246.4	%3.88
2013	5957.5	3678.1	%61.73	2279.4	%38.26	2031.0	%34.09	248.4	%4.16
2014	5738.4	3388.4	%59.04	2349.9	%40.95	2091.4	%36.44	258.5	%4.50
2015	5103.1	2373.5	%46.51	2729.6	%53.48	2354.7	%46.14	374.9	%7.34
2016	5042.2	1781.1	%35.32	3261.1	%64.67	2422.9	%48.05	838.2	%16.62
2017	6080.2	2200.1	%36.18	3880.1	%63.81	2761.1	%45.41	1119	%18.40
2018	3.6714	2776.2	%41.48	3938.1	%58.52	3033.1	%45.17	905	%13.47

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على المصادر التالية:

- **Rétrospective Statistique 1962-2011**, finances publiques, P :216.
- Ministre des finances, **Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020**, P : 44.
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2017, 2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 200

الملاحظ من الجدول أن نسب الجباية البترولية المدرجة خلال السنوات 2000-2018 مستقرة نسبيا بين 76.87% و35.32% هذا ما يؤكد المكانة التي يحتلها البترول في الجزائر كمصدر تمويلي أول لتغطية الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة، حيث عرفت سنة 2001 تراجعا يقدر ب 211,8 مليار دج مقارنة مع سنة 2000 أي تراجعت بنسبة17.45% وكذلك تراجع نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 66.51% مقارنة ب % 76,87 في سنة2000، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار البترول حيث انخفض سعر البرميل من 28,5 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 24,85 دولار أمريكي سنة 2001 ثم سجلت تحسنا في سنة 2002 حيث بلغت الجباية البترولية مبلغ 1007,9 مليار دج ومع ذلك تراجعت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 62.86% مقارنة ب 66.51% في سنة 2001 ، ليعرف هذا التحسن استمرارا إلى غاية سنة 2008 إذ قدرت قيمتها بنحو 4088,6 مليار دج، وبنسبة مساهمة قياسية إلى إجمالي الإيرادات العامة من إجمالي الإيرادات العامة؛ وهي أعلى نسبة مساهمة مسجلة خلال فترة الدراسة كلها، حيث بلغت نسبة78,77 لتعرف سنة 2009 انخفاضًا يقدر بـ 1675,9 مليار دج أي تراجعت بنسبة 40.98% عن سنة 2008 ، ويرجع الانخفاض الذي حصل سنة 2009 إلى انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 99,9 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62,2 دولار أمريكي سنة2009، لتشهد بعد ذلك تحسن حتى سنة 2012 لتصل إلى ما قيمته4184,3 مليار دج، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب الارتفاع التاريخي في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 111,0 دولار أمريكي، ثم بعد ذلك تعاود الانخفاض لتصل إلى 3388,4 مليار دج سنة 2014 وذلك مع تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية، ليستمر هذا الانخفاض في سنة 2015 ، لتشهد سنة 2016 انخفاضًا حادا إلى 1781,1 مليار دج بسبب انخفاض سعر البترول بنسبة 15.2% عنه في سنة 2015 بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات بـ 7.7% عنه في سنة 2015، لتعرف سنة 2017 ارتفاعا طفيفا إلى 2200,1 مليار دج مع التحسن النسبي المسجل في سعر البترول.

ولإعطاء صورة أوضح عن نسب الجباية البترولية والإيرادات خارج المحروقات سنستعين بالشكل التالي:

الشكل2: نسب مساهمة الجباية البترولية والإيرادات خارج المحروقات في الإيرادات العامة للفترة 2000-2018

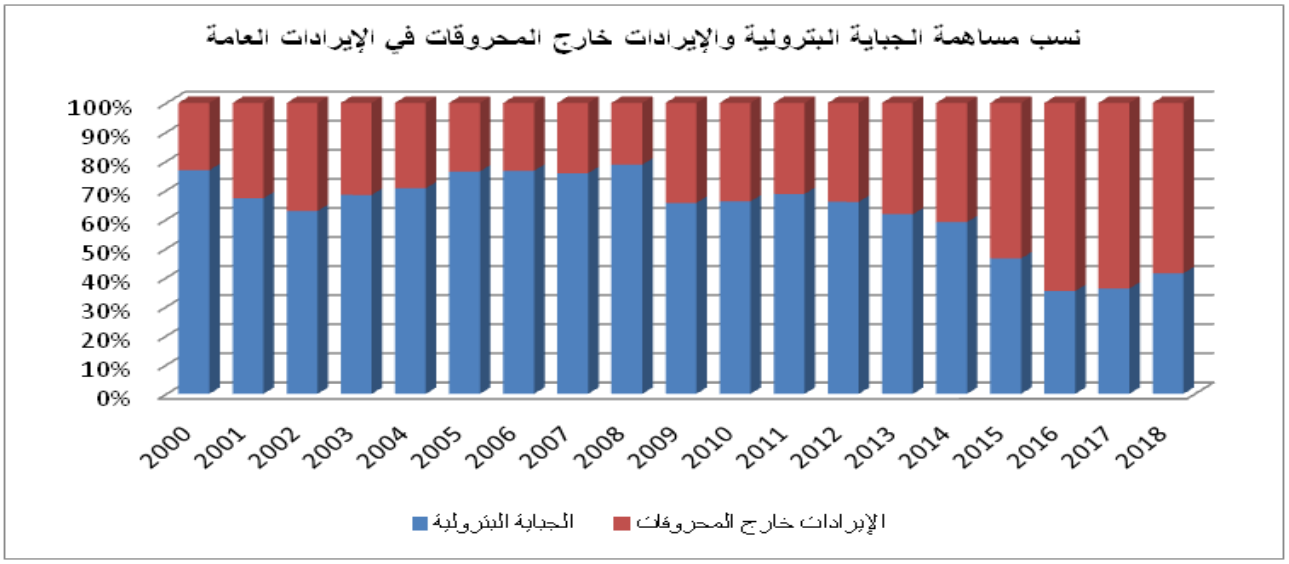

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال التحليل والشكل السابق يمكن القول أن الإيرادات العامة لها صلة وطيدة بالجباية البترولية حيث أن أعلى مستوى بلغته مساهمة الجباية البترولية ضمن إجمالي الإيرادات العامة في تاريخ الجزائر كان سنة 2008 ما قيمته

4088.6 مليار دج أي ما نسبته 78.77%، ثم بدأت هذه النسبة في التراجع بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في 2014 و2015 و2016 وأدى هذا الإنهيار في الأسعار إلى انخفاض في نسبة الجباية البترولية إلى غاية 35.32% وهي أدنى نسبة مساهمة للجباية النفطية في إجمالي الإيرادات العامة، لكن بدأت هذه النسبة في الإرتفاع مجددا إلى أكثر من 40 %بسبب الارتفاع النسبي لسعر البترول، وعلى العموم بلغت نسبة مساهمة حصيلة الجباية النفطية ضمن إجمالي الإيرادات العامة في الفترة 2000-2018 في المتوسط نسبة 66.58%، ومنه نستنتج أن مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة مرتفعة جدا، وهذا ما يجعل الإيرادات الإجمالية للجزائر تصبح متغيرا تابعا لإيرادات الجباية البترولية طيلة الفترة 2000-2018، كما أن تطور الجباية البترولية تميز بعدم الاستقرار التام نتيجة تقلب أسعار النفط ومستويات إنتاجه، وهو ما يكرس واقع مفاده أن مالية الدولة أصبحت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية غير مستقرة.

أما مساهمة الإيرادات العادية في إجمالي الإيرادات العامة كانت ضعيفة ودون المستوى المقبول، حيث بحلول سنة 2000 كانت تبلغ 15.4 مليار دج بنسبة مساهمة 0.97%، واستمرت في الارتفاع إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2017 بقيمة 1119 مليار دج أي بنسبة مساهمة تقدر بـ 18.40%، كما أن الإيرادات الضريبية عرفت تطورا ملحوظا حيث بحلول سنة 2000 بلغت 349.5 مليار دج واستمرت في التحسن من سنة لأخرى إلى أن تصل سنة 2017 إلى 3033.1 مليار دج وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة وارتفاع هذه النسبة كان بسبب الأزمة النفطية سنة 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وهذا ما جعل مساهمة الجباية البترولية منخفض ما قيمتها 1781.1 مليار دج أي بنسبة 35.32%.

هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع إلى ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة لاسيما الضريبة على الدخل الإجمالي وهذا راجع إلى ارتفاع أجور الموظفين في السنوات الأخيرة، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات نتيجة زيادة حجم الاستثمارات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي والمخطط الخماسي للنمو. (برباش، 2018، صفحة 61)

ومنه نجد أن الهدف الذي كانت تسعى إليه الدولة ألا وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لا يزال بعيدا، حيث أن هذه الإجراءات لا تعدو كونها حلول مؤقتة لا يصلح اعتمادها على المدى الطويل، فالأمر هنا يتطلب حلول جذرية كفيلة بإخراج الجزائر من أزمتها وتبعيتها المفرطة لمورد البترول بالاعتماد على سياسات تشرك في طياتها جميع القطاعات في الاقتصاد الوطني وتقوم على مبدأ **التنويع الاقتصادي**.

3. حتمية التنويع الاقتصادي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري

يعتبر التنويع الإقتصادي من أهم المسائل التي احتلت مكانة مهمة في البحث والفكر الإقتصاديين، وتوصلت الدراسات إلى أن التنويع والنمو الإقتصادي يعدان من الأمور الحاسمة في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ومنها النفطية، وذلك لأن تركيز الصادرات يجعل هذه الإقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط)، والذي بمكن أن يؤدي على تراجع حاد ومفاجيء للموارد العامة وخلق تأثير سلبي مضاعف على بقية مؤشرات الإقتصاد الكلي.

يعرف بعض الإقتصاديين التنويع الإقتصادي على أنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل، بينما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي، كما يعني بأنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات. (الهيثي، 2003، صفحة 156)

عليه فإن التنويع عموما هو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الإنتاجية للقطاعات المختلفة)صناعة، زراعة، خدمات.....)، مما يعني بناء اقتصاد سليم يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاعات مختلفة،بإشراك مختلف القطاعات الفاعلة عمومية كانت أو خاصة.

1.3.الدوافع الأساسية للتنويع الاقتصادي: وبشكل عام يمكن إجمال الدوافع الأساسية لسياسة التنويع الإقتصادي فيما يلي: (كشيتي، 2019، الصفحات 185-186)

- **تقليل المخاطر الإستثمارية:** يساهم التنويع الإقتصادي في زيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل.

- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات إلى انخفاض عوائد الصادرات عند انخفاض أسعار المنتجات.

- **تقليل التذبذبات في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج، ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنويع الإقتصادي.

- **زيادة إنتاجية رأس المال:** وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي.

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يساهم التنويع الإقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الإقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الإقتصادي.

2.3. مبررات التنويع الاقتصادي: يعتبر **الخطر** عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن التقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة .غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهمين فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصاداتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الإقتصادات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي .كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر، بالقول أن ":اقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارا، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، وأقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والإزدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي." (روابنية، ديسمبر 2016، صفحة 137)

3.3. مساهمة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية في الصادرات الإجمالية للجزائر لسنة 2000-2018

تصدر الجزائر حوالي 540 ألف برميل يوميا كمتوسط من إنتاجها اليومي البالغ حوالي 1.1 مليون برميل يوميا، غير أن إنتاج النفط تراجع تدريجيا في السنوات القليلة الماضية بسبب التأخيرات المتكررة للمشروعات، وصعوبة اجتذاب شركات الاستثمار الأجنبية، ناهيك عن فجوات البنية التحتية والمشكلات الفنية، ويعتمد اقتصاد الجزائر بشكل كبير على عائدات الصادرات النفطية بحيث تمثل ما نسبته 95% من إجمالي الصادرات،

والجدول التالي يوضح تطور حجم الصادرات النفطية وحجم الصادرات خارج قطاع المحروقات من 2000 إلى 2018:

الجدول2: حجم الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر من 2000 إلى 2018 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
2000	**21.06**	97,27	**0.59**	2,73	**21,65**	100
2001	**18.53**	97,07	**0.56**	2,93	**19,09**	100
2002	**18.11**	96,79	**0.60**	3,21	**18,71**	100
2003	**23.99**	98,08	**0.47**	1,92	**24,46**	100
2004	**31.55**	97,92	**0.67**	2,08	**32,22**	100
2005	**45.59**	98,40	**0.74**	1,60	**46,33**	100
2006	**53.61**	97,94	**1.13**	2,06	**54,74**	100
2007	**59.61**	98,37	**0.99**	1,63	**60,6**	100
2008	**77.19**	98,22	**1.40**	1,78	**78,59**	100
2009	**44.41**	98,30	**0.77**	1,70	**45,18**	100
2010	**56.12**	98,30	**0.97**	1,70	**57,09**	100
2011	**71.661**	98,32	**1.227**	1,68	**72,888**	100
2012	**70.583**	98,39	**1.153**	1,61	**71,736**	100
2013	**63.327**	98,37	**1.050**	1,63	**64,377**	100
2014	**58.462**	97,20	**1.687**	2,80	**60,149**	100
2015	**33.081**	95,70	**1.485**	4,30	**34,566**	100
2016	**27.918**	95,25	**1.393**	4,75	**29,311**	100
2017	**33.20**	94.61	**1.89**	5.38	**35.09**	100

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2000–2018 www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة هي المحروقات طول فترة الدراسة بأكثر من 93.20% من إجمالي الصادرات، حيث تراوحت نسبتها في الفترة 2000-2018 ما بين 93.20% و98.39%، حيث مثلت سنة 2002 أدنى حصيلة لها وذلك بـ 18.11 مليار دولار، ثم عرفت صادرات النفط عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات وذلك بعد المنحى التصاعدي الذي شهدته الذي استمر إلى غاية 2008 وفي هذه السنة سجلت الجزائر أعلى حصيلة بـ 77.19 مليار دولار، في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تبقى نسبها ضئيلة جدا ومساهمتها في إجمالي الصادرات على مر سنوات الدراسة تبقى ضعيفة جدا حيث لم تتعدى نسبة 6.80% بناتج 2.83 مليار دولار سنة 2018 وبلغت هذه النسبة أعلى قيمة للصادرات الكلية، ومنه يبقى مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات ضعيف جدا مقارنة بالصادرات النفطية التي تحتل نسبة كبيرة جدا تقارب 100%.

في سنة 2017 ، تم تمويل نفقات الاستثمار للدولة من خلال مبلغ الادخار العمومي بواقع 54.2% مقابل19.3% في 2017، مما ولد احتياج في التمويل بموجب رصيد الميزانية قدره 1206.5 مليار دينار، وهذا ما أدى إلى عجز في الموازنة العامة حيث بلغ الاحتياج في التمويل بموجب الرصيد الإجمالي للخزينة 1662.3 مليار دينار، تمت تغطية جزء منه بالاقتطاع الأخير (224مليار دينار) من صندوق ضبط الإيرادات، الذي استنفذ كليا، ومن التمويل المصرفي، خاصة من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي.

ومنه نستنتج ضعف تنافسية الإقتصاد الوطني، حيث يصنف خبراء المنتدى الإقتصادي العالمي في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية، الإقتصاد الجزائري ضمن الإقتصاديات التي تعاني من إستفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية الناضبة وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للإختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل إقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات في البورصات العالمية من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى.

4.3. ولتنويع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيته المطلقة لقطاع المحروقات يجب التركيز على خمسة محاور رئيسية: (فاطمة، 2016، صفحة 26)

- إصلاح الإطار العام لإدارة الإقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المديين القريب والمتوسط، ودعم التنافسية وتنويع الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد.
- تنمية رأس المال البشري ومراكمته ليصل إلى مستوى إطلاق عملية تنويع ناجحة.
- إصلاح القطاع العام لرفع كفائته وإنتاجيته لتحفيز تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه.
- إصلاح القطاع الخاص والعمل عل خلق جو تنافسي متنوع ليسلهم في تنويع الصادرات والإقتصاد بصورة عامة، وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص العمل للمواطنين.
- بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له مع التركيز على مبدأ التصنيع من أجل التنويع لخلق قطاع صناعات موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد.

5.3. مجالات التنويع الاقتصادي:

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل سعيها إلى تنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال منجزاتها المتمثل في إنشاء صناعات ناجحة في مجال البتروكيماويات والمعادن والصناعات التحويلية، وكذا في تنمية منتجاتها الفلاحية، وتنمية قطاع الخدمات، وإحراز بعض التقدم في مجال خصخصة المؤسسات، وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تجسدت في إطار خططها التنموية التي تبنتها منذ الاستقلال، وبهدف تقييم والوقوف على مدى نجاح هذه المجهودات في تنويع الاقتصاد الوطني سوف نعتمد على الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، فكلما زاد التنويع الاقتصادي، زاد مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

1.5.3.القطاع الزراعي: يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء ، بالإضافة إلى مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول، ونتيجة لهته الأهمية سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذا القطاع منذ الاستقلال، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث لا تتجاوز 10% في فترة الدراسة، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها؛ غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة.

كما عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواءا ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية، كان ذلك تحت عناوين مختلفة:

01. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000- 2004) الذي يهدف إلى خلق الشروط التقنية، الاقتصادية والتنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

02. سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2014-2008) الذي من بين أهدافه تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني والذي يمر حتما من خلال البحث ضمن المدى المتوسط على إحداث تغييرات كبيرة وهيكلة من شأنها تعزيز الأمن الغذائي.

كما تبنت الجزائر برامج أخرى للتشجير وإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية عن طريق نظام الامتياز، وخطط مستقبلية آخرها مخطط عمل الفلاحة 2019 والذي جاء استجابة للتحدي المرفوع وهو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج النمو الجديد. (جعفري، 2018، صفحة 105)

والجدول التالي يبين مساهمة كل من الناتج الزراعي والناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمحروقات

الجدول3: مساهمة الناتج الزراعي والناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمحروقات من 2000-2018

الوحدة: *مليار دج **%

السنوات	المحروقات		الناتج الزراعي		الناتج الفلاحي		الناتج المحلي الإجمالي
	القيمة*	النسبة**	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2000	**1616,3**	39,20	**348,60**	8,45	**346,2**	8,40	**4123,5**
2001	**1443,9**	33,89	**426,52**	10,01	**412,1**	9,67	**4260,8**
2002	**1477,1**	32,55	**415,11**	9,15	**417,2**	9,19	**4537,7**
2003	**1873,2**	35,58	**510,00**	9,69	**515,3**	9,79	**5264,2**
2004	**2319**	37,94	**561,04**	9,18	**580,3**	9,49	**6112**
2005	**3352,9**	44,33	**581,25**	7,68	**581,6**	7,69	**7563,6**
2006	**3882,2**	45,59	**639,73**	7,51	**641,3**	7,53	**8514,8**
2007	**4089,3**	43,66	**705,59**	7,53	**407,2**	4,35	**9366,6**
2008	**5000,1**	45,28	**726,11**	6,57	**711,8**	6,45	**11043,7**
2009	**3109,1**	31,19	**927,71**	9,31	**931,3**	9,34	**9968**
2010	**4180,4**	34,86	**1011,62**	8,44	**1015,3**	8,47	**11991,6**
2011	**5242,1**	36,09	**1183,20**	8,15	**1183,2**	8,15	**14526,6**
2012	**5538,4**	34,17	**1430,01**	8,82	**1421,7**	8,77	**16209,6**
2013	**4968,8**	29,85	**1635,52**	9,82	**1640**	9,85	**16647,9**
2014	**4857,8**	28,20	**1773,92**	10,30	**1771,5**	10,28	**17228,6**
2015	**3134,2**	18,77	**1793,16**	10,74	**1936,4**	11,59	**16702,1**
2016	**3025,6**	17,38	**2140,30**	12,30	**2140,3**	12,30	**17406,8**
2017	**3660.0**	19.68	/	/	**2281,9**	12,27	**18594.1**
2018	**4348.7**	21.53	/	/	**2491,1**	12,34	**20189.6**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 21-37.

نلاحظ من الجدول مدى تطور كل من الناتج الزراعي والناتج الفلاحي في الفترة 2000-2018 حيث انتقل الناتج الزراعي من 348,60 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 2140.30 مليار دج سنة 2016 أي تضاعفت قيمته في فترة الدراسة بأكثر من 6 مرات، ورغم سياسة الدعم الزراعي المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، لكن هذه القيمة تبقى ضعيفة مقارنة بالمحروقات حيث بلغت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة لها قدرت بـ 12.30% سنة 2016، وشهدت هذه النسبة تذبذبا من سنة إلى أخرى، أما القطاع الفلاحي فإنه منذ 2011 يستفيد من مخصصات مالية معتبرة من طرف الدولة، حيث هناك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعاد تنظيم مخطط إعادة شغل الأراضي وأعاد توجيه المخطط العام للمزروعات نحو تخصصات الأكثر مردودية والتي تدر دخلا أفضل للفلاحين حيث رصدت الدولة لهذا المخطط غلافا ماليا بأزيد من 7 مليار دولار في الفترة بين 2010 و2013 ،كما خصصت في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2014-2017 مبلغ 300 مليار دج لمواصلة جهود الدولة تجاه القطاع الزراعي، وبسبب هذه الجملة من الإصلاحات الفلاحية المطبقة خلال هذه

الفترة كان يبلغ 346,2 مليار دينار جزائري سنة 2000 وارتفع ليصل في سنة 2018 ما قيمته 2491.1 مليار دينار جزائري أي تضاعفت قيمته خلال سنوات الدراسة بـ 10 مرات، لكن هذه القيمة تبقى ضعيفة مقارنة بالمحروقات حيث بلغت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة لها قدرت بـ 12.34% سنة 2018.

الشكل3: مساهمة الناتج الزراعي والناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمحروقات من 2000-2018

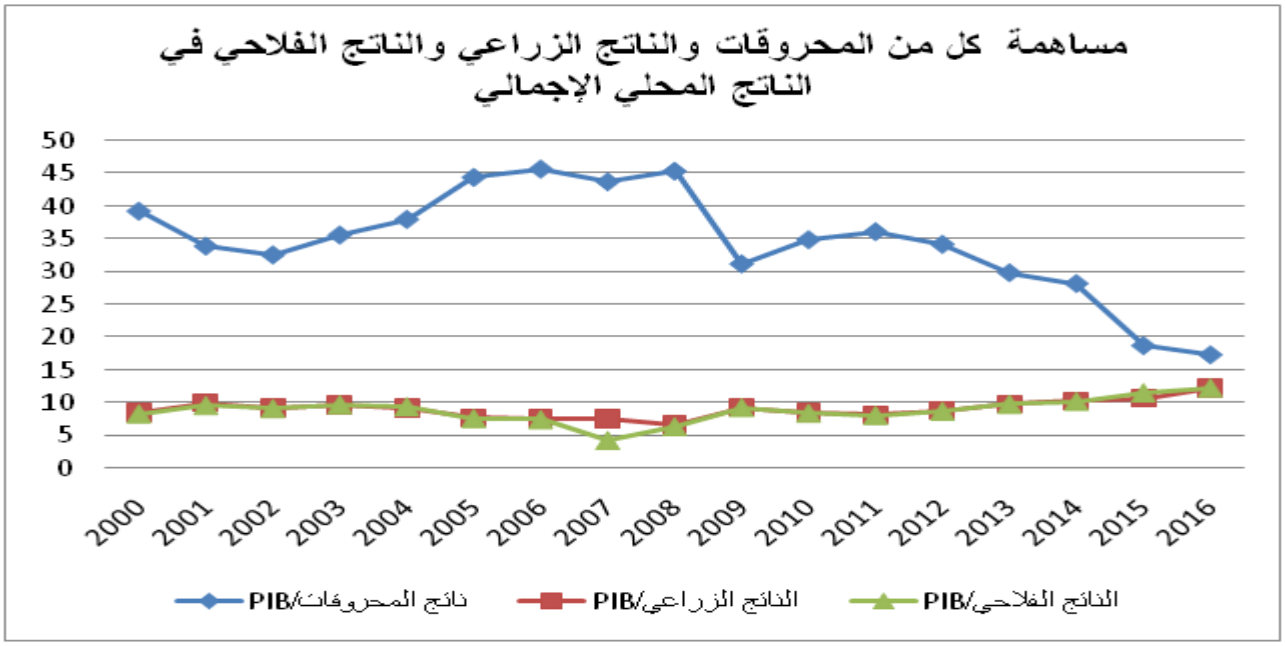

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الجدول السابق

ومن مظاهر الريعية التي يوضحها الشكل والجدول السابقين هو الاعتماد الكبير لهيكل الناتج المحلي الإجمالي على المحروقات وذلك بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط في فترة الدراسة أدى إلى ارتفاع مستمر في ناتج المحروقات وكانت نسب مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث بلغت أعلى نسبة مساهمة للمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي 45.28% سنة 2008، وأمام الوضعية المزرية والعسيرة التي مرت بها البلاد في ظل تراجع أسعار النفط وحدوث الأزمة النفطية في الثلث الأخير من سنة 2014 حيث انخفض سعر البرميل من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف شهر جانفي 2015 واستمر هذا الانخفاض في سنة 2015 و2016 سعر البرميل 49.5 دولار و40.8 دولار على التوالي وبفعل هذا التطور السلبي على مستوى الأسعار شهدت مساهمة للمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى لها حيث بلغت سنة 2016 ما قيمتها 17.38%، وبارتفاع أسعار النفط من 52.40 دولار للبرميل سنة 2017 إلى 69.80 دولار للبرميل سنة 2018 ارتفعت نسبة مساهمة ناتج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بـ 19.68% و21.53% على التوالي.

2.5.3.القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي هي في طريق التقدم، حيث كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى، كما أن التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهده شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي.

ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها

المحلي والقومي، حيث" كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل.

كما أن اكتساب قطاع صناعي قوي وخارج المحروقات يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

الجدول4: مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2018 الوحدة: *مليار دج **%

السنوات	المحروقات		الناتج الصناعي		الناتج المحلي الإجمالي
	القيمة*	النسبة**	القيمة	النسبة	
2000	1616,3	39,20	290,7	7,05	**4123,5**
2001	1443,9	33,89	312,7	7,34	**4260,8**
2002	1477,1	32,55	336,6	7,42	**4537,7**
2003	1873,2	35,58	350,5	6,66	**5264,2**
2004	2319	37,94	390,5	6,39	**6112**
2005	3352,9	44,33	420,1	5,55	**7563,6**
2006	3882,2	45,59	449,5	5,28	**8514,8**
2007	4089,3	43,66	479,8	5,12	**9366,6**
2008	5000,1	45,28	519,6	4,70	**11043,7**
2009	3109,1	31,19	473,1	4,75	**9968**
2010	4180,4	34,86	617,4	5,15	**11991,6**
2011	5242,1	36,09	663,8	4,57	**14526,6**
2012	5538,4	34,17	729,5	4,50	**16209,6**
2013	4968,8	29,85	771,8	4,64	**16647,9**
2014	4857,8	28,20	837,7	4,86	**17228,6**
2015	3134,2	18,77	904,6	5,42	**16702,1**
2016	3025,6	17,38	975,7	5,61	**17406,8**
2017	3660.0	19.68	1062.0	5.71	**18594.10**
2018	4348.7	21.53	1130.3	5.59	**20189.60**

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر النشرة الإحصائية للسنوات من 2008-2019.

من خلال الجدول يتبين لنا أن هيكل الناتج المحلي يعتمد بنسبة كبيرة على المحروقات في فترة الدراسة حيث تراوحت النسب بين 45.66% و17.38% حيث شهدت سنة 2016 أدنى نسبة مساهمة كما شهدت 2007 أعلى نسبة مشاركة للمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فمن خلال الجدول يتبين أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لا تتعدى 8% في سنوات الدراسة، حيث بلغت أدنى مستوياتها في سنة 2008 بنسبة جد ضئيلة 4.75%، حتى أن هذه النسب تقترب من التساوي وتبقى جد ضئيلة في جميع سنوات الدراسة، والملاحظ عدم وجود ارتفاع محسوس في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يؤكد عجز السلطات في بلوغ الهدف المرسوم في رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة.

الشكل4: مساهمة الناتج الصناعي وناتج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2018

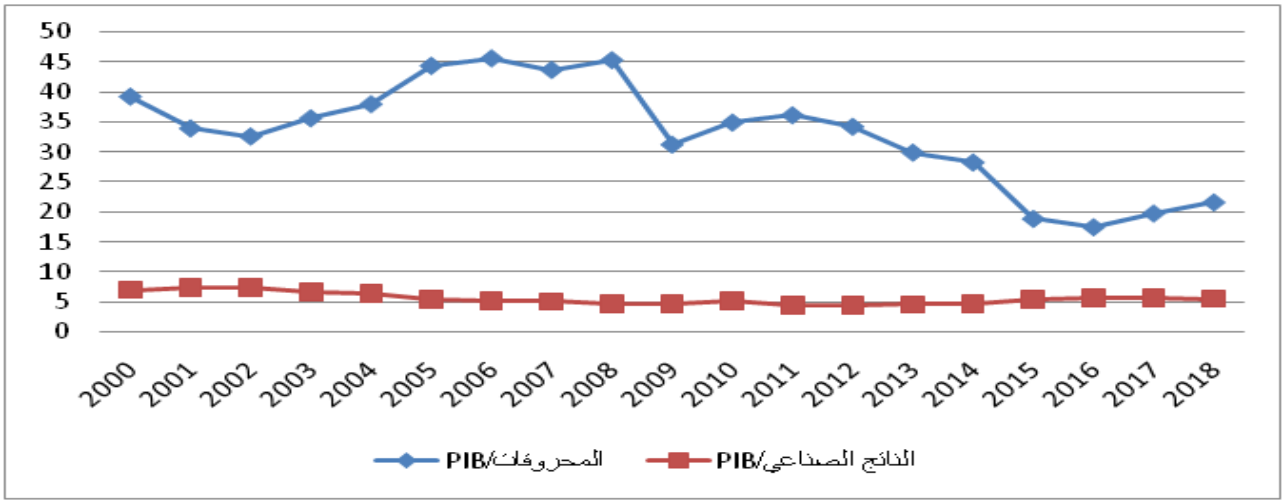

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

أصبحت الإستراتجية الصناعية الجديدة الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع بدوره مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر اليوم والغد، حيث من أجل إنعاش الصناعة في الجزائر يجب اتباع السياسات والاستراتيجيات التالية:

01. تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.
02. تحديد مبادئ الإستراتجية وتشكيل السياسات الصناعية.
03. ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
04. ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

4. مقومات نجاح سياسة تنويع الاقتصاد في الجزائر

هناك العديد من التجارب التاريخية حول نجاح عملية التنويع الاقتصادي بعيد عن التركيز على النفط خاصة إذا كان الأفق الزمني للإنتاج النفطي لا يزال طويل المدى بالنظر إلى المعوقات التي تقف وراء تحقيق التنويع في مثل هذه الظروف، من حيث التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيرادات النفط في إضعاف المؤسسات العامة وتراجع تنافسية القطاعات الإقتصادية الأخرى والحوكمة...إلى، ويبدو أن النجاح أو الفشل في التنويع الاقتصادي لدى هذه البلدان يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل تراجع الإيرادات النفطية.

1.4.إشكالية التنويع الاقتصادي

إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخرجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تنبع أساسا من الطابع غير المتجدد لهذا المورد الطبيعي، إضافة إلى عدم الاستقرار للوضعية الاقتصادية في الجزائر نتيجة لتقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي وسنذكر بعض العراقيل التي جعلت من سياسة التنويع الاقتصادي أمرا بالغ الصعوبة.

حسب تقارير الهيئات الاقتصادية المختصة فإن الجزائر تعتبر من الدول الأقل تنوعا في اقتصادها إذ تحتل المرتبة ما قبل الأخير بعد العراق من حيث صادرات خارج المحروقات والمرتبة االرابعة من حيث نسبة الايرادات غير النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات المالية العامة بنسبة 38%.

والشكل الآتي يوضح نسبة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الدول كدليل على التنويع الاقتصادي لديها.

الشكل5: الصادرات غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2012-2014

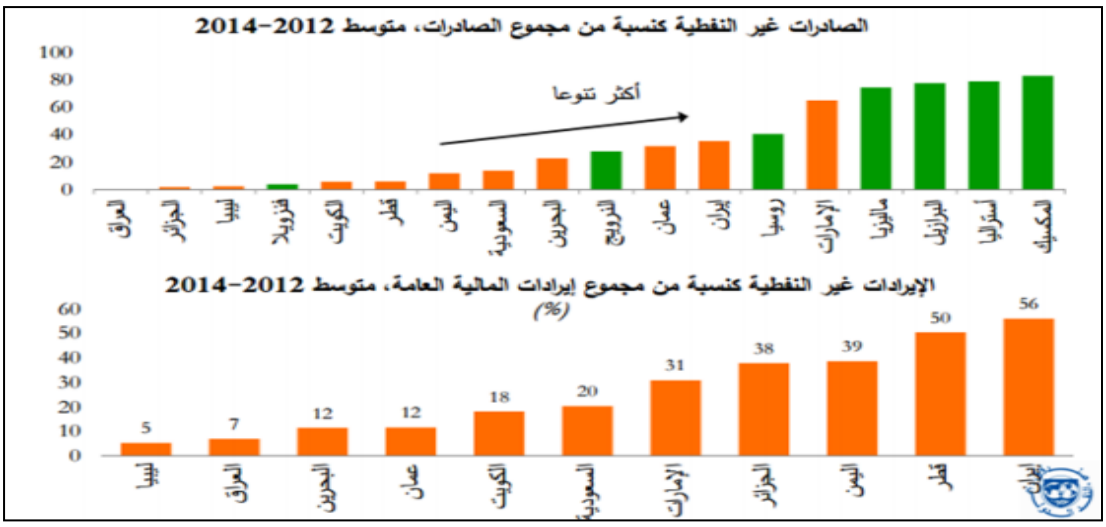

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي : النفط: الصراعات والتحولات، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، ماي 2015، ص 14.

ومن أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه التنويع الإقتصادي نذكر أهمها فيما يلي: (حداب، 2017، صفحة 187)

-**نمو إجمالي متذبذب وضعيفا نسبيا:** في المتوسط قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية 27.3% هو نمو ضعيف نسبيا كونه يتأثر بالنمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الصناعة والفلاحة.

- **الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد:** ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

- **نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه غير صلب:** تتمثل في القطاع الصناعي الذي كانت نسبة نموه خلال الفترة المتوسطة في حدود 6.2 %و بذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني.

- **التركيب الهيكلي للصادرات:** حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتجاوز 4,2 مليار دولار، والتركيب السلعي تشكل من مادتين أساسيتين هما البترول والغاز، والتركيب القيمي بلغ مستوى الخطورة على الأمن القومي والاقتصادي للبلاد، فقد بلغت درجة التركيب القيمي خلال فترة البرامج التنموية إلى غاية 2013 حوالي 4% وهذا ما يدل على ضعف تأثير البرامج على تنويع صادرات البلاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، حيث نسبة الصادرات خارج المحروقات سنة 2017 لم تتجاوز 6%وهذا ما يدل على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي مرحلة التفكيك الجمركي وضعف التنويع الاقتصادي.

2.4. متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي:

يعود ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، بالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية إلى عدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف، وغياب

مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات التنافسية، حيث من خلال دراستنا حول التنويع الاقتصادي في الجزائر وجدنا أن درجة التنويع في الصادرات غير النفطية ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبة 6% الصادرات الإجمالية، كما أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي جد ضئيلة وغير كافية لتغلب الجزائر على تقلبات أسعار المحروقات وهذا في ظل الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر بصفتها أكبر بلد في افريقيا والعالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط وعاشر بلد في العالم من حيث المساحة، ومنه على الحكومة الجزائرية الاعتماد أكثر على القطاعات الإقتصادرية الأخرى، ومن أجل نجاح عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر يجب الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:

- تمثل عملية استخدام الإيردات النفطية في الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري إتجاها بديهيا، غير أن عدم قدرة هذه البلدان على ضبط نفقاتها لاسيما التحكم في الإنفاق الإستهلاكي مقابل تراجع مردود الإنفاق الإستثماري نسبيا، بالإضافة إلى عدم مرونة الإنفاق بقدر كبير تجاه التقلبات الدورية لأسعار النفط، كلها تنعكس على الأداء الاقتصادي وتذبذبه، وهكذا يمكن القول إن نجاح هذه الدول في استخدام الإيردات النفطية لا يعتمد على حجم تلك **العوائد بقدر ما يعتمد على المؤسسات القائمة التي يمكن أن تتحكم في الإنفاق العام وتربط إستخدامه بتطوير قطاع الصناعة التحويلية** الذي له القدرة على تحريك باقي القطاعات. (روابنية، ديسمبر 2016، صفحة 147)

- **تنمية المهارات وتراكم رأس المال البشري:** إن تراكم رأس المال البشري هو العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصادات كون التنمية لوحدها لا تكفي، ففي كثير من بلدان العالم الثالث يوجد قدر غير كاف من تنمية رأس المال البشري، بحيث لا يصل إلى الحد الأدنى من التراكم المطلوب لتحقيق عملية تنويع ناجحة، بالإضافة إلى ضعف التمكين بسبب تقلص الفرص في الاقتصاد وضعف دور القطاع الخاص في التنمية والتوظيف، تضخم القطاع العام وترهله وكثرة البطالة المقنعة فيه، الطلب على الريع والتنازع عليه، وانتشار الفساد وغيرها من المظاهر السلبية للاقتصاد الريعي، وعليه الأمر يتطلب وجود مهارات بشرية تتناسب مع احتياجات الاقتصاد وضرورة تدريبها وتعزيز مهاراتها. (كشيتي، 2019، صفحة 189)

-**تفعيل دور الحوكمة:** يعد الحكم الراشد عاملا مهما ومسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، وهذا يتطلب تحطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني. (محمد، 2012، صفحة 64)

-تنويع الاقتصاد وإعطاء الأهمية لتفعيل دور القطاع الصناعي، الفلاحي والسياحي كقطاعات رائدة في تنمية الاقتصاد الوطني، والعمل على تشجيع الصناعة الغذائية والتحويلية، مع ضرورة إشراك كافة المتعاملين الاقتصاديين للقطاع الخاص والعام وكذا الشراكة الأجنبية في حل الأزمة وتنويع الاقتصاد الوطني.

- تحرير القطاع المالي وتفعيله من خلال السماح بقيام بنوك إسلامية ومؤسسات تأمين إسلامية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية.

- تقليص الإعتماد على قطاع المحروقات بالتوجه نحو الطاقات البديلة، حيث أن الجزائر تمتلك مخزون كبير من الطاقات المتجددة وهذا حسب التقارير السنوية لمنظمة الأوبك كاالطاقة الشمسية بالجنوب وطاقة الرياح وكذلك الطاقة النووية إذا اعتبرناها طاقة بديلة.

5. تحليل النتائج:

يعتبر النفط سلعة استراتيجية حيث تمثل الصادرات النفطية النسبة الأهم في تكوين إجمالي الصادرات، ناهيك عن كون الجباية النفطية تمثل أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة، كل هذا الاعتماد جعل الاقتصاد الوطني شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط.

كما يعتري جانب الإيرادات العامة في الجزائر العديد من نقاط الضعف أهمها ضعف الإدارة الضريبية والنظام الضريبي

في جباية الإيرادات خارج المحروقات، وهذا ما يفسر ضعف مساهمة الجباية العادية ضمن إجمالي الإيرادات العامة.

كما يعود ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، بالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية إلى عدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف، وغياب مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات التنافسية.

من خلال دراستنا حول التنويع الاقتصادي في الجزائر وجدنا أن درجة التنويع في الصادرات غير النفطية ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبة 6% الصادرات الإجمالية، كما أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي جد ضئيلة وغير كافية لتغلب الجزائر على تقلبات أسعار المحروقات وهذا في ظل الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر بصفتها أكبر بلد في افريقيا والعالم العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط وعاشر بلد في العالم من حيث المساحة، ومنه على الحكومة الجزائرية الاعتماد أكثر على القطاعات الإقتصادرية الأخرى.

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة استراتيجية للنهوض بالاقتصاد الجزائري وذلك من خلال إعطاء الأهمية لتفعيل دور القطاع الصناعي، الفلاحي والسياحي كقطاعات رائدة في تنمية الاقتصاد الوطني، والعمل على تشجيع الصناعة الغذائية والتحويلية.

6.. خاتمة:

التنويع الاقتصادي مسألة محورية في استراتيجيات التنمية البلدان النفطية لبناء اقتصاد مستقبل غير نفطي .ومع ذلك، التنويع الاقتصادي لا يمثل استراتيجية جديدة في دول العربية المصدرة للنفط .فلقد كان دائما حاضرا في جدول الأعمال السياسي منذ أن أصبح النفط والغاز المصدر الرئيسي والوحيد تقريبا للدخل في هذه البلدان قبل نحو نصف قرن .غير أنه للغاية السنوات الأخيرة، دفعت خطط التنمية في هذه البلدان دفعت ضريبة كلامية فقط بشأن هذه الأهداف عوضا عن وضع وتنفيذ استراتيجيات واضحة لتحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي.

كما يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد على مداخيل البترول بنسبة 95%، وهذا ما يجعله معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية، وللقضاء على هذه التبعية لهذا المورد الناضب يجب على الجزائر تنويع مصادر دخلها، وبناء اقتصاد تنافسي يعتمد على الثروة الحقيقية من السلع والخدمات وليس على ريع النفط، ورغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات الجزائرية إلا أن الجزائر تبقى تابعة بنسبة كبيرة جدا للنفط، وفي نفس الوقت تبقى مساهمة الموارد غير النفطية ضئيلة جدا حيث أنها لا تتعدى 6%.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

01. من خلال الإحصائيات والتحليلات تبين مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.
02. التنمية الاقتصادية، كما أن الجزائر لم تسلم من الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا المورد الناضب.
03. على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل ولم تكلل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة، ويبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة حيث أن نسب مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الحقيقي تبقى جد ضئيلة في فترة الدراسة حيث لا تتعدى هذه النسب 6%.
04. خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموا رد النفطية.

على ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

01. عدم الاعتماد بشكل كبير على مداخيل البترول، والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

02. تفعيل دور القطاع الخاص، وتحفيزه وإشراكه في عملية التنمية، وذلك بدعم ومرافقة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة العاملة في القطاع الإنتاجي.

03. توفير مناخ كفيل بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما تحمل في طياتها من آثار تعود بالنفع على الاقتصاد.

04. تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف قطاعاتها (صناعية، زراعية، خدماتية...) لما لها ور في تحقيق التنويع وبالتالي التنمية.

05. تعزيز مبدأ دعم الدولة للقطاع الزراعي من خلال تفعيل سياسة زراعية مستدامة ويتم ذلك بالتركيز على العوامل التالية: بعث الاستثمار، التمويل الزراعي، تعزيز القدرات البشرية، إرساء نظام معلوماتي، التأمين الزراعي، دون إغفال دعم طبقة صغار المزارعين وسكان الأرياف والمشاتي لتحسين دخل الأسر الزراعية.

06. تبني استراتيجية طموحة وواضحة المعالم لتحقيق هدف التنويع ترتكز على توافر إدارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، بالإضافة إلى التركيز على الإنسان كمصدر للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

6. قائمة المراجع:

✓ **المؤلفات:**

- بشير يلس شاوش. (2017). *المالية العمة 'المبادئ العمة وتطبيقاتها في القانون الجزائري'*. الجزائر: ديوان المطبوعيات الجزائرية.

✓ **الأطروحات:**

- حسين كشيتي. (2019). دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برنامج الموازنة العامة للدولة -حالة الجزائر-. *أطروح مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم* . كلية العلوم الاقتصادية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

- شكوري سيدي محمد. (2012). وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-. *أطروحة دكتوراه في العلوم* . تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة أبو بكر بلقايد.

✓ **المقالات:**

- العجال عدالة، جمال جعفري. (2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2015. *مجلة دفاتر اقتصادية ، 9* (2).

- فوزان عبد الرحمن الهيثي. (2003). التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع الراهن والاستراتيجية المطلوبة. *مجلة الآفاق الاقتصادية* .

- محمد خليل بوحلايس، عنترة برباش. (2018). قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017. *مجل الآفاق الدراسية الاقتصادية ، 3* (2).

- محي الدين حداب. (2017). ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، 3* (1).

- مرقوم كلثوم، فوقة فاطمة. (2016). تقلبات أسعار النفط، أي البدائل المتاحة للاقتصاد الجزائري. *مجلة الاقتصاد والمالية ، 2* (2).

- موسى باهي، كمال روابنية. (ديسمبر 2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية -حالة الدول العربية المصدرة للنفط-. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، 3* (5).

✓ **المداخلات:**

- عبد الحميد مرغيت. (2016). *تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة*. جيجل: كلية العلوم الإقتصادية-جامعة محمد الصديق بن يحي.

- نبيل بوركاب، براهم فريد. (يومي 07-08 أفريل 2016). مداخلة بعنوان انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج. *السياسات الاستخداماتية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية وتأمين الاحتياجات الدولية*. سطيف: فرحات عباس.